المحاضرة رقم 01: الأزمة الاقتصادية

1. مفهوم الأزمة :

يعد مفهوم الأزمة من المفاهيم المنتشرة في المجتمع المعاصر ، حيث أصبح يمس كل جوانب الحياة بدءا من الأزمات التي تصيب الفرد مرورا بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات وانتهاء بالأزمات الدولية. وأصبح مصطلح الأزمة من المصلحات المتداولة على جميع الأصعدة وفي مختلف مستويات الاجتماعية.

فالأزمات جزء من الحياة البشرية ، وهذا ما يدفع إلى التفكير بصورة جدية في كيفية مواجهة والتعامل معها بشكل فعال يؤدي إلى الحد من النتائج السلبية لها ، والاستفادة من نتائجها الايجابية.

وقد تم تعريف الأزمة بالاختلاف الدارسين والباحثين في مجالات اختصاصهم ومجالاتهم الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية ومن هذه مفاهيم نذكر :

- **من الناحية الاجتماعية:** تعرف الأزمة عن توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات ، مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.
- **من الناحية السياسية:** حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء كان إداريا أو سياسيا، أو اجتماعيا، أو اقتصاديا، أو ثقافيا.
- **من الناحية الاقتصادية:** تعني انقطاع مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج، أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي.

2. مفهوم الأزمة الاقتصادية:

إن عبارة الأزمة الاقتصادية لها عدة مفاهيم مختلفة يمكن ذكرها في ما يلي :

- يمكن اعتبار الأزمة ظاهرة بمعنى أن نتائجها أو مظاهرها، ومن هذا فهو تعريف ناقص فهو يضمن تحليل الأزمات بصورة مصطنعة.
- كذلك يمكن اعتبار الأزمة كمفهوم بحت فقط، فالأزمة مطروحة فورا وهي مستمرة ولا توجد لها نهاية ولا بداية ، وما ينقص هذا التعريف أنه غير عملي(عدم البحث عن الحلول).
- وتعرف بأنها اضطراب نهائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في جزء ما أو في عدة أجزاء ، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلاف التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

3. أنواع الأزمات الاقتصادية :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي :

أ.الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج) : التي تدعى أحيانا الأزمة العامة ، فتصيب تكرار الإنتاج ، وتمثل كل عملية للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها ، الإنتاج والتداول ، الاستهلاك والتراكم ، وبهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما وزنت بغيرها من الأزمات.

ب.الأزمة الوسطية : تكون أقل اتساعا وشمولا ، ومع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني ، وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلال وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي .

ج.الأزمة الهيكلية : وتشمل مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي ، مثل أزمة الطاقة ، أزمة المواد الخام ، وأزمة الغذاء وغيرها ، وهي بالتالي تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد ولابد أن يكون قطاعا مهما وأساسيا ، كعناصر الطاقة مثلا ، أو أزمة النفط .

4 . <u>تأثير الأزمة الاقتصادية على مستويات التنمية:</u>

أ. **تأثيرها على المستوى الاقتصادي** : إن اعتماد الدول العربية على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات كإستراتيجية تدعيم وتنفيذ خطط وبرامج السياسات التنموية ، هو بمثابة خطر يهدد كيان الدول بسبب أن قطاع المحروقات هو قطاع غير متجدد قابل للزوال في أي لحظة ، ويشكل نفاذه أزمات اقتصادية لتتعدى أزمات أخرى سياسية واجتماعية ، حيث تأثرت اقتصاديات الدول العربية بشكل كبير باعتمادها المفرط على عائدات النفط ، وهذا في ظل بطئ النشاط الاقتصادي العالمي ، وحركة التجارة الدولية .

ب. **تأثيرها على المستوى الاجتماعي** :يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى أزمة اجتماعية للدول كأزمة البطالة والتشغيل وازدياد نسبة الفقر وغلاء المعيشة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية ، وارتفاع نسبة الإضرابات والتظاهرات المطالبة تسوية الوضعية الاجتماعية.

ج. **تأثيرها على المستوى السياسي** : تتأثر الدول التي تعتمد على المحروقات وما تدخله من عوائد نفطية تساعدها في تفعيل مسار التنمية الشاملة والمستدامة ، لكن أي انخفاض في أسعارها تصبح عرضة للأزمات اقتصادية تعرقل من مسار التنمية ، واستمرار هذه الأزمات يشكل تهديد صريح للنظام السياسي القائم وعلى الاستقرار السياسي لهذه الدول ، فإن أي خلل في إدارة الأزمات الاقتصادية يعود بالسلب على النظام السياسي قد يؤدي إلى ثورة في المجتمع من خلال القيام بمظاهرات وإضرابات تنادي بتحسين الوضعية الاجتماعية.